دور التكنولوجيا في إدارة واستثمار أموال الوقف –تجارب دولية-

The role of technology in the management and investment of endowment funds - international experiences –

مراد كواشي (*)
- جامعة عباس لغرور خنشلة-
profisormourad@yahoo.fr

تاريخ الإيداع:2020/06/27	تاريخ المراجعة:2021/06/02	تاريخ القبول:2021/06/06

ملخص:

يعتبر الوقف من بين الأمور التي يقوم بها المسلمون في جميع دول العالم ،نظرا لأهميته وفوائده على المجتمع و الدولة، ونظرا للتطور العلمي و التكنولوجي أصبح الوقف يحتاج إلى طريقة تسيير جديدة، من أجل جلب المنافع و الأرباح، حيث أن بعض الأوقاف الضخمة لابد لها من أخصائيين ومشرفين وآلات حديثة من أجل التسيير الجيد،لذا نجد أن التكنولوجيا أصبحت ضرورية للوقف.

قامت الكثير من الدول بتسيير الأراضي و الشركات الوقفية، ونتج عنها فائدة كبيرة، وتعد هذه تجارب ناجحة لابد من الاستفادة منها من قبل الدول الأخرى، حتى تتحقق المصلحة العامة و الخاصة، وكل هذا بفعل استخدام التكنولوجيا ومن بين هذه التجارب نذكر تجربة الهند و ماليزي، الأردن و الكويت.

الكلمات المفتاحية: الوقف،التكنولوجيا،دور،تجارب.

Abstract:

The endowment is among the things that Muslims do in all countries of the world, due to its importance and benefits to society and the state, and due to the scientific and technological development, the endowment has become a new method of management in order to bring benefits and profits, as some of the huge endowments must be specialized And supervisors and modern machines for good management, so we find that technology has become necessary to stop.

Many countries have run lands and endowment companies, and they have produced a great benefit, and these are successful experiences that must be benefited from by other countries, so that the public and private interest can be delegated. And Kuwait.

Keywords : Endowment; technology; role; experiences.

(*) المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

يرغب الإنسان في العمل بدنياه كما يرغب بالعمل لأخراه، حيث أن علمه بموته أمر لا غبار عليه مهما طال به الزمن، فنجد الكثير من البشر يرغبون بالقيام بأعمال خيرية يستفيدون منها بعد مماتهم، و ذلك عن طريق وقف ممتلكاتهم الخاصة لجهة الوقف، وتكون بذلك هذه الإدارة مسؤولة عنه وما ينتج منه فهو لها، ولا يمكن لأحد أن يعتدي عليها أو يأخذها حتى الورثة الشرعيين للشخص الذي قام بالوقف، وما يهم في الأمر هو طريقة تسيير هذه الأموال الوقفية، حيث أن الواقف قد يتبرع بشيء معين يحتاج للتسيير، مثل جعل مصنع ما وقف، أو أرض فلاحية زراعية منتجة ،أو مدرسة قرآنية أو....،وكلها تحتاج لمن يسيرها بدقة لتعم الفائدة و ليحافظ عليها ،ومع تقدم العصور تقدمت الإدارة وتقدمت طرق التسيير، ودخلت التكنولوجيا مجال التسيير وحلت محل الإنسان في كثير من الأشياء، مثل المصانع التي أصبحت تسير من قبل روبوتات بدلا من العمال، وهذا في كثير من الدول بالعالم، لذا أردنا طرح **الإشكالية الآتية** :

-ما طبيعة استغلال التكنولوجيا في إدارة واستثمار الأموال الوقفية؟

كما نطرح إشكاليات فرعية منها :

-ما هي الآثار المرجوة من وراء استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة وتسيير الأموال الوقفية؟

-كيف تسهم التكنولوجيا في ترقية أداء الأموال الوقفية؟

أهمية الموضوع :

تعود أهمية تناولنا لهذا الموضوع إلى أن الأملاك الوقفية هي عبارة عن أمانة تركها الواقف في يد المسجد أو الإدارة المسؤولة، وعلى مسؤولي هذه الإدارة أن يقوموا بتسييرها لكي لا تزول ، فالحفاظ على الأملاك الوقفية له الكثير من الإيجابيات للإدارة و للمواطنين، وللمعنى أيضا بالوقف من خلال حصوله على الأجر و الثواب، كما أن استعمال التكنولوجيا يجعل من التسيير سهلا وغير معقد، خاصة إذا كان مال الوقف يحتاج لحسابات دقيقة.

المنهج المتبع:

اتبعنا في بحثنا على المنهج التحليلي و الوصفي لكون هذه المناهج هي الأصلح في رأينا للموضوع، خاصة أن البحث به الكثير من الآراء المختلفة وكل له وجهة نظر خاصة به، ونقوم بتحليلها و الوصول إلى نتيجة معينة.

أهداف الدراسة:

تتمحور أهداف تناولنا لموضوع التكنولوجيا ودورها في تسيير وإدارة مال الوقف إلى :

-إبراز أهمية التكنولوجيا أو الوسائل الحديثة في التسيير.

-تقديم آراء منتقدين ومعارضين على التسيير في مجال الوقف.

-تحليل تجارب بعض الدول في مجال تسيير مال الوقف.

لذا نحاول تناول الموضوع من خلال المنهجية الآتية :

المبحث الأول : الآراء المؤيدة والمعارضة لتوظيف التكنولوجيا في تسيير أموال الوقف.

المبحث الثاني : التجارب الدولية لإدارة وتسيير أموال الوقف باستعمال التكنولوجيا.

المبحث الأول : الآراء المؤيدة والمعارضة لتوظيف التكنولوجيا في تسيير أموال الوقف:

كل الأموال (عقارات ، مصانع ، محلات،...) تحتاج للتسيير من قبل شخص مؤهل، من أجل المحافظة عليها وجعلها تحقق مبتغاها، وتعم الفائدة على الجميع، فقديما كان الإنسان يسير كل الأموال بنفسه ويستعمل خبرته في ذلك و الاستعانة بأشخاص لهم معرفة بالأمر واستشارتهم، إلا أن الزمن تطور وأصبحت التكنولوجيا هي التي تسير في جميع القطاعات، ومنها الأموال الوقفية، إلا أن هذه التكنولوجيا لها آثار إيجابية(**المطلب الأول**) وسلبية(**المطلب الثاني**)، من حيث التسيير و النتيجة، لذا نتناول ذلك من خلال:

المطلب الأول : الإيجابيات:

تعتبر التكنولوجيا أو التقنيات الحديثة من أهم ما توصل إليه الإنسان في هذا العصر، حيث أنها جعلت من الإنتاج يزيد وبكميات وفيرة، أفضل من العصور السابقة، وتستعمل هذه التقنيات في الكثير من المجالات منها مجال تسيير الأموال الوقفية، إلا أن الكثير من الفقهاء و المفكرين يؤيدون استعمالها(**الفرع الأول**) ومنهم من يعارضها **(الفرع الثاني)** وكل له أسبابه وحجيته، وهذا ما نتناوله من خلال :

الفرع الأول : الرأي المؤيد:

للوقف دور كبير في البناء الحضاري، وتلبية حاجات المجتمع المتنوعة، وقد تضافرت نصوص الشريعة الإسلامية المحفزة على البذل و العطاء، فضرب المسلمون أروع الأمثلة في الامتثال تجسيدا لأسمى صور التكافل الاجتماعي، ودعم الخدمات و البرامج الناظمة، وهكذا ظلت الأمة الإسلامية على مر التاريخ تضرب أروع الأمثلة في العمل الخيري، وتطور تطبيقات الوقف وصوره وأساليبه، حتى غدا الوقف ممارسة عالمية لا تقتصر تطبيقاتها على الدول الإسلامية، كما حظيت بالتطوير و الإفادة بالعديد من التجارب، محققة بذلك انعكاسات إيجابية على الصعيد الحضاري و الإقتصادي و الإجتماعي.[1]

يتمثل البعد الإقتصادي للوقف في كونه تحويلا للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول إنتاجية، تولد منافع وإيرادات تستهلك في المستقبل، فالوقف عملية تجمع بين الإدخار والإستثمار معا، فهو يتضمن حبس أعيان كان يمكن للواقف إنفاقها استهلاكيا، وتحويلها إلى استثمار إنتاجي يولد منافع للمجتمع .

هذا المعنى موجود في الوقف الدائم و الوقف المؤقت على السواء، كما هو قائم في وقف الأعيان كالمباني، و المنقولات كالسيارات، و الحقوق المالية كحقوق النشر، و النقود المحبوسة للاستثمار على طريقة المشاركة، أو الإقراض الحسن وهو أيضا في وقف المنافع كالانتفاع بأرض، و في وقف الأعيان المتكررة.

[1] - عبد الله بن محمد العمراني، تقرير اقتصاديات الوقف، دار استثمار الوقف،المملكة العربية السعودية، الرياض، 2018، ص14.

إذا كان وقف المنافع و الأعيان المتكررة يمكن تفسيره –إقتصاديا- باعتباره وقفا للقيمة الرأسمالية لهذه المنافع و الأعيان المستقبلية، فإن إنشاء وقف إسلامي هو أشبه ما يكون بإقامة مؤسسة اقتصادية ذات وجود دائم إذا كان الوقف مؤبدا، أو مؤقتا كما في الوقف المؤقت، فهو عملية تتضمن الإستثمار للمستقبل، بحيث تتوزع خيراتها على الأجيال القادمة في شكل منافع وخدمات أو إيرادات وعوائد [1].

يقول "**جون بيكون ر**" " الآلة تزيد الإنتاج وتنقص جهد الفلاح" [2]،وهو ما يعنى أن استخدام التكنولوجيا الحديثة لها إيجابيات على الفلاح و الأرض معا، وكل منهما يجنى فائدة، حيث أن استخدام الآلة في الأموال الوقفية يساعد على الزيادة في إنتاجها ،و الحفاظ عليها وتطويرها ،وبذلك تحقيق أكبر منفعة ممكنة من هذا المال الذي أصبح وقفا .

يعتبر "ريان ريمون ران" أن التكنولوجيا لها فائدة كبيرة في تسيير الأعمال الوقفية [3]،خاصة إن كانت كبيرة وتحتاج أموال وأجهزة ضخمة، فهنا تكون التكنولوجيا هي الأنجع للحفاظ عليها، وزيادة إنتاجها، مثل الأموال الوقفية التي تسيرها المملكة العربية السعودية فهي استخدمت تكنولوجيا كبيرة ومتطورة جدا من أجل التسيير الحسن و الجيد لهذه الأموال الوقفية وللحفاظ عليها لأكبر مدة ممكنة، مثلا في عام 1438 هجري سجلت المملكة حسب إحصائيات مجموعة بوسطن **كونسلتينج** 2313 مزرعة أي ما يعادل27 بالمئة و 1482 قطعة أرض أي ما يقارب 17 بالمئة [4]، وهنا هذا العدد جاء نتيجة استخدام التكنولوجيا أي الحاسوب، وبدونه كان يمكن أن يكون العدد خاطئ إما بالزيادة أو النقصان، لذا فإن استعمال الوسائل الحديثة للتسيير و الإدارة له إيجابيات كبيرة جدا .

الفرع الثاني :الرأي المعارض:

للوقف شخص مسؤول عنه لتسييره ويسمى "**الناظر**" وهو من يتولى إدارة الوقف وتنميته ويتحمل مسؤوليته وإدارته فردا كان أو جماعة أو مؤسسة أو وزارة أو نحو ذلك، وله أجرة و التي هي المقابل المالي لإدارة الناظر للوقف ومسؤوليته عنه بطريقة مباشرة .[5]

إن استعمال التكنولوجيا أو التقنيات الحديثة لتسيير وإدارة مال الوقف يتطلب إمكانيات مادية معتبرة، علما أن هذه التقنيات تتطلب أموال ضخمة، وغالبا ما يكون الشيء الذي تم التبرع به كوقف يكون بحاجة إلى أموال كبيرة لجعله في خدمة المجتمع.

مثلا شخص تبرع بقطعة أرض وجعلها وقف، فهذه الأرض تحتاج إلى أموال و إلى عمال وكل هؤلاء يحتاجون إلى أموال، فمن أين تأتى الإدارة الوصية بكل ذلك ؟، كما أن جعل مسير أو ناضر أو إداري لتسيير هذا المال، يتطلب هو الآخر أموال كأجرة مقابل عمله في هذا المجال .

---

[1] -عبد الله بن محمد العمراني، تقرير اقتصاديات الوقف، مرجع نفسه،ص29.

[2] - جون وانتين، الأملاك الوقفية، ترجمة عارف أبو سيد الطبيرى، دار المميز للنشر، سوريا،1996،ص 1124.

[3] - جون وانتين، الأملاك الوقفية، مرجع نفسه،ص 1128.

[4] - عبد الله بن محمد العمراني، تقرير اقتصاديات الوقف، مرجع نفسه،ص37.

[5] -الأمانة العامة للوقف ،منتدى قضايا الوقف الفقهية قضايا مستجدة وتأصيل شرعي،منتدى قضايا الوقف الفقهية ،إدارة الدراسات و العلاقات الخارجية،الكويت ،2015،ص 12.

يرى "**رومنتين ف**" أن " التكنولوجيا تحتاج إلى أموال "[1] وانطلاقا من هذا نجد أن مال الوقف يتطلب تسيره بتقنيات حديثة مقابل أموال كبيرة، بالإضافة إلى أن استعمال التكنولوجيا لا يؤثر إيجابيا على مال الوقف حيث أنها تنتج سلبيات ومحرمات – إن صح التعبير-،مثلا شخص يتبرع بمذبح للمواشي حديث التكنولوجيا وتستعمل به آلات جديدة للذبح، ونعرف أن الشرع الإسلامي يتطلب شكل معين في الذبح مثل استقبال القبلة و التسمية و طهارة الشخص الذي يقوم بالذبح، إلا أن استعمال التقنيات الحديثة يجعل من كل هذه الأمور بها شك، فحتى التسمية (بسم الله) قبل الذبح لا تكون لان الآلة هي التي تعمل وليس الإنسان .

هنا التقنيات الحديثة أثرت سلبا على مال الوقف بدل من أن تجعل منه شيء ذو فائدة على الجميع، سواء الإدارة المسؤولة أو المواطن البسيط، فأصحاب هذا الرأي ومنهم "**حتيع فالبين**" [2] يرى أن التكنولوجيا أو التقنيات الحديثة لا تحقق فائدة في إدارة وتسيير مال الوقف بقوله " عمل اليد أفضل من عمل الآلة " [3]،وهنا يجعل من يد الإنسان أفضل وأجمل من عمل الآلة لأنه يعتبرها أساس الخمول و الكسل .

من خلال ما يقوله "**فالبين**" نستنتج أن استعمال التقنيات الحديثة لتسيير مال الوقف يجعل منها مشكلة في التسيير حيث أن المسؤول سيصبح كسول ولا يقوم بعمله كما ينبغي، وكأن "**فالين**" يشجع عمل الجهد العضلي بدل من الآلة، بالرغم من أننا لا نقف معه ونعارضه في ذلك، وهو ما نلاحظه اليوم بحيث أن التقنيات الحديثة سهلت كثيرا في الإنتاج وزادت الكمية مقارنة بالجهد العضلي في السابق.

المطلب الثاني : السلبيات:

إن فكرة الوقف الإسلامي تمثل صيغة حضارية لها إطارها المؤسسي و الإجتماعي و القانوني لخدمة مفهوم غاية خلق الإنسان في هذا الكون، وهى عمارة الكون و التي تتمثل في بناء وإعادة بناء المعرفة في كافة ميادينها المختلفة، ولعل من أهم المهام التي يجب أن يضطلع بها العلماء و المفكرون و المختصون، هي في إحياء التراث الحضاري وتنوير العقل وبث الحكمة وإعادة تشكيل العقل، حتى يستثمر عالم الأسباب **"إن مكنا له في الأرض واتيناه من كل شيء سببا فأتبع سببا" سورة الكهف** الآية 84 و 85. [4]

من أجل تحقيق كل ذلك وجب استعمال طريقة معينة في تسيير مال الوقف حتى يحقق الأفضل، إلا أن استعمال التقنيات الحديثة بالتسيير جعلت الكثير من الفقهاء و العلماء وخاصة علماء المالية و الإقتصاد يعتبرون التكنولوجيا أو التقنيات الحديثة لها آثار سلبية على التسيير و الإستثمار ومنهم المؤيد(**الفرع الأول)** ومنهم المعارض **(الفرع الثاني)** وهو ما نحاول تناوله من خلال :

---

[1] - جون وانتين، الأملاك الوقفية،مرجع سابق، ص 1109.

[2] -مرشد علي ،الوقف في الشريعة و القانون ،دار الرؤى العلمية للنشر و التعاون المعرفي، بنغازي،ليبيا، 2006،ص 36.

[3] - مرشد علي ،الوقف في الشريعة و القانون ،مرجع سابق،ص 36.

[4] -عودة الجيوسي،الوقف المائي، مناهج مبتكرة في التمويل،المؤتمر العربي الإقليمي الثالث للمياه، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، المجلس العربي للمياه،10 سبتمبر 2006، القاهرة ،مصر ،ص 02.

الفرع الأول : الرأي المؤيد:

يرى الكثير من الإقتصاديين أن استعمال التكنولوجيا له آثار سلبية على الإستثمار بما فيه استثمار مال الوقف فمثلا من جانب الطاقة يرون أنها سبب زيادة الطلب على مصادر الطاقة الكهربائية، حيث لا تعمل معظم أدوات التكنولوجيا إلا بالطاقة الكهربائية ،مما أدخل المجتمعات في أنماط حديثة من الإستهلاك.

إن تسيير مال الوقف بوسائل حديثة يعتبره البعض خروج عن الأصل حيث أن القدامى في عصر الرسول "صلى الله عليه وسلم" والتابعين استعملوا وسائل بدائية وعادية وبسيطة لتسيير هذه الأموال وأنتجت نتائج جيدة مثل تسيير الأراضي الزراعية وتوزيع المحاصيل الناتجة عنها، على كل الفقراء و المحتاجين، لذا حسب رأيهم فإن التكنولوجيا ليست مهمة وتعيق العمل و التسيير بدلا من تقدمه.

من فوائد مال الوقف محاولة زيادة عدد مناصب الشغل، إلا أن استعمال التكنولوجيا يجعل ذلك أقل من قبل بكثير ، حيث أن الآلة تحل محل الإنسان، ويعود سبب ذلك إلى أن الآلات تعمل عمل عشرات الأشخاص بجهاز كمبيوتر واحد، لذلك أصبحت الشركات لا تحتاج إلى توظيف [1]، وهو ما ينعكس على أهمية مال الوقف، مثل وقف شركة أو مصنع أو أرض فلاحية فهنا يتم استخدام الآلة، ولا يستخدم البشر وبالتالي عدم تحقيق غاية مال الوقف وهو زيادة اليد العاملة.

الفرع الثاني : الرأي المعارض:

نظرا للتطورات المتعاقبة على حياة البشرية فقد أصبح لزاما على الإنسان أن يحدث قطيعة بين الثقافة التقليدية و الثقافة المعاصرة لمختلف أنماط حياته، وذلك بسبب العولمة وتطورات التكنولوجيا التي صارت من أرقى المعارف العلمية التي اكتشفها الإنسان عبر العصور التاريخية، و التي استطاعت بفضلها أن تصنع الإنسان الحديث، بل صار عبدا لها وهو مخترعها [2]، إلا أن لها إيجابيات كبيرة على حياة الإنسان.

يرى أصحاب هذا الرأي أن استخدام التكنولوجيا الكريم، وتستعمل كل الوسائل الحديثة من أجل تحقيق الأفضل، فعلاقة التكنولوجيا بالتعليم قديمة قدم الإنسان وخير شاهد على ذلك تلك الرسومات التي خلفها على الجدران، بما في ذلك النحت على الصخور، ولقد ورد في **القرآن الكريم** ما يؤكد على استخدام الوسائل التعليمية في التعليم و التدريب مصداقا لقوله تعالى "**فبعث الله غرابا يبحث في الأرض ليريه كيف يوارى سوأة أخيه، قال يا ويلتى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأوارى سوأة أخي، فأصبح من النادمين**"**سورة المائدة الآية 31** [3]، إن استخدام التكنولوجيا في التدريس ضرورة ملحة لأنها تساهم في التعلم النشط، الذي يتمحور حول المتعلم، وتقدم

---

[1] -وزي وزي،الوقف، مقال منشور على الموقع الالكتروني :https://sotor.com ،بتاريخ:28 نوفمبر 2019،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ:16 جانفي 2020.

[2] -نور الدين سعدي،معيقات استخدام تكنولوجيا التعليم في مرحلة التعليم الثانوي دراسة ميدانية على مستوي أساتذة ثانوية بلدية طولقة بسكرة،مذكرة لنيل شهادة الليسانس ل م د ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،قسم العلوم الاجتماعية ،شعبة علم الاجتماع ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2015/2014،ص 02.

[3] -كرداغ فريدة،التكنولوجيا ودورها في العملية التعليمية ،التلفزيون نموذجا،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،تخصص تعليمية اللغة العربية،كلية الأدب العربي و الفنون ،قسم الأدب العربي ،جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،2016/2015،ص14.

له الصوت و الصورة و الحركة، ومشاهدة بعض التطبيقات العلمية ،وإجراء الحوار و التسلسل في الكثير من الدروس.[1]

يرى أصحاب هذا الرأي أن الوسائل الحديثة لها منفعة في تسيير مال الوقف، لأن التكنولوجيا تزيد من الإنتاج وسرعته، وبذلك تحقيق أكبر منفعة، وهو الهدف المرجو من مال الوقف، حيث أنهم يعتبرون إيجابيات التكنولوجيا في التسيير أكثر من سلبياتها، وبفضلها تطورت الأمم و وصلت إلى ما هي عليه الآن، خاصة مع كثرة عدد السكان في جميع الدول دون استثناء.

المبحث الثاني : التجارب الدولية لإدارة وتسيير أموال الوقف باستعمال التكنولوجيا:

تعتبر التكنولوجيا من صنع البشر نتيجة حاجته إلى السرعة وتحقيق أكبر الكميات من الإنتاج نظرا للحاجة و الطلب الكبير على المنتجات بشكل عام، واستخدمها أيضا في طريقة تسيير الإدارة و الممتلكات مثل استخدام جهاز الكمبيوتر، والآلات و....،وهو ما ينطبق أيضا على مال الوقف، مثل وقف شركة منتجة أو أي شيء آخر يحتاج للتسيير من أجل استمراره وتحقيق غاية الوقف، لذا نجد الكثير من التجارب الدولية في هذا المجال نتناول ذلك من خلال :

المطلب الأول : تجربة الوقف في الكويت و الأردن:

تعددت تعريفات الوقف عند الفقهاء، لكنها لا تخرج في تصورها للوقف عن كونه أحد أنواع التصدق بالمال بمميزاته الخاصة كحبس في أصل المال عن التصرف فلا يباع ولا يوهب ولا يورث، وتسبل ثمرته أو غلته أو ريعه، أي أن تكون في سبيل الله سواء في المصالح العامة للمسلمين أو لمصلحة الأفراد كالذرية [2]، لذا كان من اللازم اتخاذ واعتماد طريقة معينة لتسيير هذا المال بطريقة تجلب الأرباح، فتم استعمال وسائل حديثة لذلك، في الكثير من الدول منها الكويت(**الفرع الأول**) و الأردن (**الفرع الثاني**)،حيث نتناول ذلك من خلال:

الفرع الأول : تجربة دولة الكويت:

الوقف هو تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة و المنافع منه تعود على الواقف في الدارين، كما **قال "رسول الله صلى الله عليه وسلم": "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة،إلا من صدقة جارية ،أو...".**[3]

---

[1] -الفهداوي نصرت جياد زيدان خلف ،مشكلات استخدام التكنولوجيا في التعليم التي تواجه مدرسي اللغة العربية في المرحلة الإعدادية بمدينة الرمادي العراقية من وجهة نظرهم،مذكرة لنيل درجة الماجستير ،كلية العلوم التربوية،قسم الإدارة و المناهج،جامعة الشرق الأوسط ،الرياض،22 أوت 2015،ص 121.

[2] - محمد فردوس عبد الرحمان ،أمان الله محمد،تجربة الوقف المؤقتة دراسة مقارنة بين دولة الكويت ودولة ماليزيا،journal figh،العدد 14،د ب ن ،2017،ص 74.

[3] - محمد فردوس بن عبد الله ،محمد أمان الرحمان،التحديات و الإشكالات التي تواجه تطبيق صيغة الوقف المؤقت في ولايات مختارة في ماليزيا،الصور المستحدثة وضوابطها،مجلة الاقتصاد السياسي،جامعة الملك عبد العزيز المجلد 30،العدد03،المملكة العربية السعودية،أكتوبر 2017،ص292.

يحفل التاريخ الإسلامي بالعديد من النماذج الوقفية التعليمية التي كان لها أثر مهم في تعزيز العلم و المعرفة وبناء الحضارة، فقد ارتبط التعليم بالأوقاف ارتباطا وثيقا، على مدار التاريخ الإسلامي بداية من المسجد، مرورا بالمدارس وانتهاءا بالجامعات، ومثلت الأوقاف المصدر الرئيسي و الوحيد لتمويل التعليم في الحضارة الإسلامية دون تدخل من جانب الدولة، ومما يدل على ذلك عدم إنشاء ديوان حكومي للتعليم أسوة ببقية الدواوين التي عرفتها الدولة الإسلامية.[1]

من أجل التسيير الحسن لمال الوقف قامت الأمانة العامة للأوقاف بفصل إدارة استثمار أموال الأوقاف عن إدارة الإنفاق، وجعلت الاستثمار من تخصص إدارة الاستثمار، وتخصصت الصناديق الوقفية بتقديم الخدمات التي وضعت الأوقاف من أجلها، ونشر التوعية بالأوقاف واستقطاب أوقاف جديدة، ويتخصص الصندوق الوقفي برعاية خدمة مجتمعية معينة، ويدعو الصندوق المتبرعين إلى إنشاء أوقاف لخدمة غرضه الوقفي، فالصندوق يعمل على استدراج التبرعات الوقفية، ويتخصص برعاية الغرض الوقفي، و الإنفاق عليه دون التدخل في استثمار ما يخصص لغرضه من أموال وقفية، وتخصص الأمانة العامة لكل صندوق مبالغ سنوية من ميزانيتها كمورد أساسي للصندوق إلى أن تتم إضافة أوقاف جديدة.[2]

الفرع الثاني: تجربة دولة الأردن:

تعتبر التكنولوجيا وسيلة لتسهيل الحياة و الإبتعاد عن المخاطر من جميع أشكالها بقدر المستطاع، لذا فإن استعمال التكنولوجيا في تسيير أموال الوقف ضرورة للإنسان و البيئة، فيقول الدكتور "**العمري** ": "حماية البيئة و المحافظة عليها تأتى في قمة سلم أولويات مقاصد الشريعة الإسلامية، فالحفاظ عليها حفاظ على ضرورتين من ضرورات هذه الحياة، النفس و المال، ومن الواجبات التي أقرتها الشريعة المحافظة على هاتين الضرورتين، فجميع الوسائل التي ينبغي بها المحافظة عليهما تأخذ حكم الواجب، سواءا كانت دفعا أو إثباتا، لأنه ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ومن هنا بات جليا أن الوقف البيئي يعد من إحدى القرب التي نادت بها الشريعة، وحثت عليها، لذا ينبغي أن توجه جهود المحسنين و الواقفين إلى رعاية هذا المرفق الهام وترشيد مبادراته ".[3]

أي أن "**العمري**" يرى أن الوقف البيئي يحتاج للاهتمام من قبل الدولة الأردنية و المواطنين المحسنين ،وذلك عن طريق استخدام الطرق الحديثة التي تحقق أهداف الوقف، وتحافظ على البيئة و على الإنسان ،لأن الشريعة الإسلامية تأمرنا بذلك .

من المبادئ الإقتصادية الإسلامية الشهيرة و المرتبطة بالوقف المائي العبارة الشهيرة للسيدة "**زبيدة**" زوجة الخليفة "**العباسي هارون الرشيد** "،عندما تكفلت بتوصيل مياه الشرب من منطقة الحرم الشريف لحجاج بيت الله

---

[1] -أمين أمل خيري،مقال منشور على الموقع الالكتروني :Consulté le https://mugtama.com/ntellectual/item. ،منشور بتاريخ 30 نوفمبر 2019،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ:28 جانفى 2020.

[2] -جعفر سمية،دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف،2014/2013،ص143.

[3] -محمد عليان العمري، التأصيل الشرعى وتقنين الاحكام الشرعية. *وقائع وتوصيات ورشة العمل حول الوقف و التنمية المستدامة فى الأردن* ،14 جويلية 2009، ص 07.

الحرام، عندما رأت معاناتهم وصعوبة الحصول على مياه الشرب،"إضرب ولو ضربة الفأس بدينار "،وهذا مبدأ إقتصادي من حيث تكفل الشخص بجزء من التكاليف، سواءا كانت رأسمالية أو تشغيلية، وعليه يمكن أن يلعب الوقف الإسلامي للمياه دورا هاما في زيادة العائدات الإقتصادية للمياه في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية ،وبالتالي زيادة مستوى رفاهية الناس وتخفيف معاناتهم خاصة الفقر و الذي ينتشر في العديد من المناطق الريفية للدولة.[1]

أنشأت **الأردن** جهاز إداري يتولى إدارة الأملاك الوقفية، حتى لا يكون بدون راع يرعاه،فإن الإسلام يقر بوجود القائم على الوقف، وبالتعبير الحديث لابد من جهاز إداري يتولى إدارة الأملاك الوقفية، ونكون عندئذ بصدد ضرورة وجود مؤسسة الوقف التي تعنى بإدارة الأملاك الوقفية، وإذا كانت الإدارة في أي مؤسسة اقتصادية وغير اقتصادية تسعى إلى تحقيق هدف محدد أنشئت من أجله المؤسسة، كتحقيق أعلى الأرباح في مؤسسة اقتصادية خاصة، فإن الإدارة في مؤسسات الأوقاف تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين :

-المحافظة على أصل الوقف بالصيانة و التعهد و المتابعة.

-استثمار أصل الوقف بما يضمن العائد المستمر واستمرار الإنتاج إذا كان الوقف أرضا أو بستانا.[2]

كما أن الأردن اعتمدت كغيرها من الدول على الحوكمة، حيث أن حوكمة الوقف ترسخ القيم الديمقراطية و العدل و المساءلة و الشفافية في المسائل الوقفية، وتعزيز سيادة القانون ضد الفساد ،إذ تضع الحدود بين الحقوق الخاصة و المصالح العامة، وتمنع استخدام إساءة السلطة، وتقوم حوكمة الوقف على تحديد العلاقة بين الواقفين و الموقوف عليهم، ومجالس الإدارة ، و المديرين وحملة الأسهم وغيرهم، بما سيؤدى إلى زيادة قيمة الوقف، إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك عن طريق تحسين أداء المشاريع الوقفية، وترشيد اتخاذ القرارات فيها ويتضمن ذلك إعداد حوافز وإجراءات تخدم مصالح الموقوف عليهم، وتحترم في نفس الوقت رغبات الواقفين ومصالح جميع المتعاملين مع المشروع الوقفي.[3]

المطلب الثاني : تجربة الوقف في ماليزيا والهند:

جميع الدول الإسلامية لها أوقاف متعددة (أراضي ،سكنات ،مدارس ،شركات،...)، و هي تختلف باختلاف الدولة أي مدى غناء أفراد شعبها، فالدولة الغنية لها أوقاف كثيرة ومتعددة، والدولة الفقيرة يكون العكس تماما، إلا أنه مهما كان الوقف فهو يحتاج للتسيير بإستعمال طرق حديثة لضمان استمرارها وإنتاجها بالشكل الذي وجدت لأجله نجد مثلا دولة ماليزيا(**الفرع الأول**) و الهند (**الفرع الثاني**) لهما خبرة في هذا المجال، وهو ما نحاول تناوله من خلال:

---

[1] - عودة الجيوسي،الوقف المائي ،مناهج مبتكرة في التمويل،مرجع سابق ،ص 12.

[2] -زاهد الديري،الوظيفة الاقتصادية للوقف ودوره في التنمية،مجلة رماح للبحوث و الدراسات ،العدد22،الأردن،2017،ص 37.

[3] -حسين عبد المطلب الأسرج،حوكمة الوقف،munich personal repec archiv ،مصر ،2012،ص 34.

الفرع الأول : تجربة دولة ماليزيا:

كانت ماليزيا ليس لها ضوابط قانونية لعملية إدارة الممتلكات الوقفية، فقد تركت بشكل كامل للمتولين حتى عام 1952، ولقد أدت كثرة التجاوزات في إدارة الممتلكات الوقفية وعدم وجود أحكام قانونية لإدارة الوقف إلى عدم الكفاءة و الإدارة غير المنتظمة للأراضي، وهذا دفع بالشعور إلى ضرورة سن قوانين للحد من هذه التجاوزات ففي عام 1911اصبحت ولاية **جوهر** أول ولاية توثق نصا قانونيا مكتوبا بشأن الوقف يعرف بإسم قانون حضر الوقف، ثم تبعتها ولاية **بيراك** التي أدخلت مراقبة قانون الأوقاف في 1951 [1]،إلى غاية الآن وصدور قوانين جديدة تتماشي مع العصر الحديث ،حيث أن تسيير مال الوقف يحتاج لأيدي عاملة وأموال ومهارة في التسيير حتى يتم الحصول على المنفعة المرجوة.

تجيز بعض ولايات ماليزيا (**سلانجور،ملاقا،نيجرى سيمبلان،جوهر**)، العمل بوقف النقود واستبدال الوقف على اعتبار أن ذلك من القواعد الجيدة لتنمية الأموال الموقوفة، وفيها مصلحة راجحة لأطراف الوقف، وهذا يشير إلى أن الفتاوى المعاصرة خصوصا فيما يتعلق بالمعاملات لا تتقيد بالمذهب الشافعي، على سبيل المثال هناك الفتوى التي صدرت بولاية **سلانجور** في 5 سبتمبر 2006، بجواز وقف النقود الموقوفة لشراء الأصول الثابتة، ثم يجوز أن يستفاد من منفعة ذلك العقار أو الأصول الثابتة.[2]

بالرغم من وجود اختلاف في الفتاوى إلا أن التسيير جيد وينتج ثماره، فمثلا يعد تجربة المدارس الوقفية في ماليزيا أحد النماذج الواعدة لتمويل التعليم وفق النهج الإسلامي، وبشراكة مميزة بين الحكومة و القطاع الخيري، حيث تم إنشاء سلسلة المدارس الوقفية في **ماليزيا** عام 2011، بالشراكة بين وزارة التعليم و القطاع غير الربحي، حيث تعاونت كل من مؤسسة "**ياسان أمير**"غير الربحية مع عدد آخرين من الرعاة في إنشاء وإدارة هذه المدارس وذلك تحت إشراف "**خزانة ناشيونال**" بغرض تحسين نوعية التعليم في المدارس الحكومية الماليزية من خلال الشراكة مع وزارة التعليم الماليزية.[3]

كما أن ماليزيا اعتمدت على الكثير من الأشكال في التسيير لمال الوقف ومنها طريقة التوريق من المشروع "الأسهم و السندات"، ويتم ذلك من خلال طريقة تمويل المشاركة، المضاربة برأس المال أو حقوق المساهمين، من خلال مشروع وقف واحد للشركة القابضة، هذه الأسهم يمكن بيعها وشراؤها بسهولة من قبل الجمهور المهتم، وبالتالي توفير السيولة في الاستثمار.[4]

---

[1] -مروة الفارس، آفاق اصدار الصكوك الوقفية فى ماليزيا دراسة ميدانية فى ظوء التحليل النقدى للإطار القانونى و التنظيمى (الادارى) للصكوك و الوقف في ماليزيا ،مجلة الجامعة العالمية " مجمع"،العدد 27،العراق،2019،ص 63.

[2] - محمد فردوس بن عبد الله ،محمد أمان الرحمان، التحديات و الإشكالات التي تواجه تطبيق صيغة الوقف المؤقت في ولايات مختارة في ماليزيا،الصور المستحدثة وضوابطها،مرجع سابق،ص 295.

[3] - أمين أمل خيري،مقال منشور على الموقع الالكتروني :Consulté le: https://mugtama.com/ntellectual/item ،مرجع سابق.

[4] -سفيان حلوفي، دور الصكوك الوقفية فى تحقيق التنمية مع الاشارة لتجربة ماليزيا .مجلة دراسات اقتصادية ،جامعة قسنطينة 2،العدد 4،المجلد1،جوان 2014،ص 416.

إن ماليزيا تعتبر من الدول التي تسعى لتحقيق التقدم في جميع المجالات وهى دولة متطورة مقارنة بدول أخرى، حيث أنه في مجال الوقف تقوم باستعمال التكنولوجيا و الوسائل الحديثة لتسييرها، مثل استخدام الآلات الزراعية الحديثة و الطرق الفلاحية المتطورة من أجل تسيير الأراضي الزراعية الوقفية، و الحصول على منتجات ذو جودة عالية تقدم للاستهلاك البشرى، وهو غاية الشخص الذي قام بالوقف.

الفرع الثاني : تجربة دولة الهند:

الأصل في المال أنه قابل للتداول بمختلف التصرفات و المعاملات كالبيع و الهبة ...الخ، غير أن هناك نوع من الأموال على سبيل الاستثناء لا يجوز التصرف في أصلها، الذي يخرج عن دائرة التعامل الناقل للملكية، فيضل موقوفا على شخص أو أشخاص طبيعية أو معنوية يستفيدون وينتفعون من ريعه، دون أن يكون لهم حق التصرف في أصله إلا بمقدار ما يبقى هذا الأصل وينمى ريعه.[1]

احتلت تكنولوجيا الإعلام و الإتصالات في الدول الصناعية المتقدمة خلال العقدين السابقين مكانة متعاظمة في أنشطة المجتمع كافة، وكانت المحرك الرئيسي لنموها الإقتصادي، فانعكس تأثيرها إيجابيا على بنية المجتمع، وغير من سلوك أفرادها و إحداث آليات تعامل جديدة لم تكن معروفة سابقا، وظهر مجتمع من نمط جديد يعتمد اعتمادا متزايدا على المعرفة و التكنولوجيا الرقمية.[2]

الهند هي الأخرى لها أوقاف تهتم بها ،حيث أن الأثرياء يجعلون قطع أراضى وسكنات ودكاكين على شكل أوقاف وتقوم الدولة بتسييرها عن طريق إتباع أحدث الطرق العلمية في التسيير ، و المبدأ الذي يعمل به هؤلاء الأشخاص هو الحفاظ على المال لأنه أمانة عندهم ويجب الاعتناء به بكل ما استطاعوا، وهذا يجعلهم يبحثون عن الجديد فقط خاصة في استعمال الآلات الزراعية الخاصة بالتسيير الفلاحي كالزرع و الحرث و البذر وجني الثمار ، وجعل الفقراء يحصلون على نصيبهم من خلال إعداد قائمة اسمية على أجهزة الكمبيوتر تظهر عددهم وأسماؤهم ومكان سكنهم وهذه التقنية تسهل طريقة التوزيع.

توجد أيضا بالهند مدارس تم وقفها من أجل العلم لكل من يرغب بذلك مجانا وبدون مقابل، ونتيجة لمساهمات المحسنين و مساعدة الدولة تم تجهيزها بأفضل الوسائل الحديثة و التكنولوجيا المتقدمة للتعليم، لذا نقول أن استعمال الهند لوسائل حديثة ساعدها كثيرا في أداء ما تسعى إليه خدمة لكل محتاج.

خاتمة:

تعتبر الأموال الوقفية التي يهبها الأشخاص أمانة في يد الدولة أو المسير ، حيث أن الواقف وهب هذا المال من أجل جعله يكبر و ينمو و يزيد، وينتفع منه الكل دون استثناء، وهذا ما جعل طريقة تسييره هي التي تحدد مدى انتفاع

---

[1] -زردوم صورية،النظام القانوني للأملاك الوقفية في التشريع الجزائري،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الحاج لخظر ،باتنة،2010/2009،ص01.

[2] -حسين العلمي،دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف،2013/2012، ص 01.

الجميع به أم لا، كون أن استعمال التسيير الكلاسيكي قد يؤثر على إنتاجية الوقف، خاصة إن كان شركة أو مصنع أو أي شيء آخر يحتاج للتسيير و التخطيط، لذا فإن استعمال التكنولوجيا تزيد من إنتاجية الوقف وتحافظ عليه وتجعله يتطور، وبالتالي الانتفاع منه بأكبر قدر ممكن، وتعتبر تجارب الدول أكبر مثال على ذلك خاصة ماليزيا و الهند الأردن و الكويت، فالواقع يثبت أن انتفاع الأشخاص بهاته الأوقاف قلل من ميزانية الدولة، وقلل من نسبة البطالة و المحتاجين بهاته الدول.

كما نوصي بـ:

-إرسال الجزائر لبعثات إلى الخارج من أجل التدريب و التكوين على طرق التسيير في مجال الوقف وخاصة في دولة ماليزيا كونها حققت تقدم كبير جدا في هذا المجال.

-استخدام الأساليب الحديثة مثل الذكاء الإصطناعي و الرقابة و المتابعة الإفتراضية غير المباشرة عن بعد.

-جعل التكنولوجيا وسيلة للتسيير وليس وسيلة لخلق مشاكل مثل إنقاص عدد الموظفين بسبب عدم الحاجة إليهم لأن التكنولوجيا حلت محلهم.

-تعميم التكنولوجيا على جميع أموال الوقف نظرا لفائدتها وسرعة إنتاجها وتسهيلها عملية الإنتاج و الرقابة

-استخدام الوسائل الحديثة لرقابة تسيير مال الوقف نظرا لكونه أمانة في يد المسؤولين.

-الإبتعاد عن الطرق التقليدية في التسيير نظرا لعدم تماشيها مع العصر الحالي.

المراجع:

أ-القران الكريم:

ب- الكتب:

01-حسين عبد المطلب الأسرج،حوكمة الوقف،munich personal repec archiv ،مصر ،.2012

02-جون وانتين، الأملاك الوقفية،ترجمة عارف أبو سيد الطبيرى،دار المميز للنشر، سوريا،1996.

03-عبد الله بن محمد العمراني،تقرير اقتصاديات الوقف ،دار استثمار الوقف،المملكة العربية السعودية ،الرياض،.2018

04-مرشد علي ،الوقف في الشريعة و القانون ،دار الرؤى العلمية للنشر و التعاون المعرفي، بنغازي،ليبيا، 2006.

05-الأمانة العامة للوقف ،منتدى قضايا الوقف الفقهية قضايا مستجدة وتأصيل شرعي،منتدى قضايا الوقف الفقهية ،إدارة الدراسات و العلاقات الخارجية،الكويت ،2015.

ت-المجلات:

01-محمد فردوس عبد الرحمان ،أمان الله محمد،تجربة الوقف المؤقتة دراسة مقارنة بين دولة الكويت ودولة ماليزيا،journal figh،العدد 14،د ب ن ،2017.

02-محمد فردوس بن عبد الله ،محمد أمان الرحمان،التحديات و الإشكالات التي تواجه تطبيق صيغة الوقف المؤقت في ولايات مختارة في ماليزيا،الصور المستحدثة وضوابطها،مجلة الاقتصاد السياسي،جامعة الملك عبد العزيز المجلد 30،العدد03،المملكة العربية السعودية،أكتوبر 2017.

03-مروة الفارس، افاق اصدار الصكوك الوقفية فى ماليزيا دراسة ميدانية فى ظوء التحليل النقدى للاطار القانونى و التنظيمى (الادارى) للصكوك و الوقف فى ماليزيا ،مجلة الجامعة العالمية " مجمع"،العدد 27،العراق،2019.

04-سفيان حلوفي، دور الصكوك الوقفية فى تحقيق التنمية مع الاشارة لتجربة ماليزيا .*مجلة دراسات اقتصادية* ،جامعة قسنطينة 2،العدد 4،المجلد1،جوان 2014.

05-زاهد الديري،الوظيفة الاقتصادية للوقف ودوره في التنمية،مجلة رماح للبحوث و الدراسات ،العدد22،الأردن،2017.

ث- الملتقيات:

01-محمد عليان العمري، التأصيل الشرعى وتقنين الاحكام الشرعية. *وقائع وتوصيات ورشة العمل حول الوقف و التنمية المستدامة فى الاردن* ،14 جويلية 2009.

02-عودة الجيوسي،الوقف المائي ،مناهج مبتكرة في التمويل،المؤتمر العربي الإقليمي الثالث للمياه،الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة،المجلس العربي للمياه،10 سبتمبر 2006،القاهرة ،مصر.

ح-المذكرات:

01-الفهداوي نصرت جياد زيدان خلف ،مشكلات استخدام التكنولوجيا في التعليم التي تواجه مدرسي اللغة العربية في المرحلة الإعدادية بمدينة الرمادي العراقية من وجهة نظرهم،مذكرة لنيل درجة الماجستير ،كلية العلوم التربوية،قسم الإدارة و المناهج،جامعة الشرق الأوسط ،الرياض،22 أوت 2015.

02-حسين العلمي،دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف،2012./2013.

03-جعفر سمية،دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف،2014/2013.

04-كرداغ فريدة،التكنولوجيا ودورها في العملية التعليمية ،التلفزيون نموذجا،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،تخصص تعليمية اللغة العربية،كلية الأدب العربي و الفنون ،قسم الأدب العربي ،جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،2015./2016.

05-نور الدين سعدي،معيقات استخدام تكنولوجيا التعليم في مرحلة التعليم الثانوي دراسة ميدانية على مستوي أساتذة ثانوية بلدية طولقة بسكرة،مذكرة لنيل شهادة الليسانس ل م د ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،قسم العلوم الاجتماعية ،شعبة علم الاجتماع ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2015/2014.

06-زردوم صورية،النظام القانوني للأملاك الوقفية في التشريع الجزائري،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الحاج لخظر ،باتنة،2010/2009.

خ- المواقع الالكترونية:

01-أمين أمل خيري،مقال منشور على الموقع الالكتروني : https://mugtama.com/ntellectual/item. Consulté le،منشور بتاريخ 30 نوفمبر 2019،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ:28 جانفى 2020.

02-وزي وزي،الوقف ،مقال منشور على الموقع الالكتروني :https://sotor.com ،بتاريخ:28 نوفمبر 2019،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ:16 جانفى 2020.